الغانم: العهد الدستوري عزز معادلة الاستقرار السياسي في الكويت

مرزوق الغانم

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إن العهد الدستوري وهو يدخل عامه التاسع والخمسين عزز من معادلة الاستقرار السياسي في الكويت في محيط إقليمي كان على الدوام يشهد تقلبات وهزات سياسية وأمنية.

وقال الغانم في تصريح صحفي بمناسبة الذكرى الثامنة والخمسين لوضع دستور دولة الكويت « إن يوم 11 نوفمبر من كل عام مناسبة لاستحضار حقيقة أن العهد الدستوري شكل على الدوام حصانة استراتيجية للكويت كدولة صغيرة وذلك عبر ترسيخ حياة سياسية داخلية نشطة وفاعلة ضمنت على الدوام وجود حراكات سياسية ومجتمعية تواكب تطور الإنسان وتطلعه لحياة أفضل».

وقال الغانم إن العهد الديمقراطي في الكويت عزز على الدوام المعادلة الاستثنائية بين شرعية حكم راسخة ومشاركة شعبية فاعلة ونشطة مما أشاع على الدوام أجواء الاستقرار في الكويت على المدى الطويل.

ودعا الغانم الكويتيين إلى الاحتفاء دومًا بهذا العهد وبدستور عام 1962 وتذكر عطاءات جيل المؤسسين من أعضاء المجلس التأسيسي إلى النخب السياسية ودوائر صنع القرار آنذاك ودورهم المشهود في تدشين العهد الدستوري. واختتم الغانم تصريحه قائلًا « نسأل الله في هذه المناسبة أن يحفظ الكويت وشعبها الغالي من كل شر ومكروه في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، وسمو ولي عهده الأمين الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح وأن يسدد على درب الازدهار والتقدم خطاها «.

الدلال يقترح تسمية مبنى كلية العلوم في جامعة الكويت باسم د.مبارك السعيدي

اعلن النائب محمد الدلال عن تقديمه مقترحا بقانون بتسمية مبنى كلية العلوم في جامعة الكويت باسم «د. مبارك سعود السعيدي» رحمه الله.

وقال الدلال بنيت كويتنا الحديثة بسواعد أبناءها المخلصين المجدين والمجتهدين، فقد سعوا للنهوض بها منذ استقلالها من خلال عدة مجالات، وأبرز تلك المجالات مجال التعليم الذي ساهم بنشر الوعي التنموي للدولة، ومن أبرز أولئك الرجال الدكتور الفاضل مبارك سعود العبيدي رحمه الله، والذي وافته المنية بعد مسيرة من العطاء الكبير ووضع اللبنات الأولى في ميدان التدريس والأبحاث العلمية وتأسيس اللجان العلمية وادارتها. حيث كان أول معيد كويتي عام 1966م في جامعة الكويت، وأول عضو هيئة تدريس كويتي وأول عميد وعضو مجلس الجامعة كويتي وأول أستاذ كويتي في كلية العلوم؛ كما كان رحمه الله عضوًا في العديد من مجالس الإدارات كإدارة شركة الأسمدة الكيماوية وإدارة شركة صناعة الكيماويات البترولية ممثلًا للحكومة ما بين عامي 1971–1981م، إضافة إلى ذلك ساهم رحمه الله في تأسيس العديد من الجمعيات، حيث كان عضوًا مؤسسًا في كل من النادي العلمي، جمعية حماية البيئة، صندوق الضمان بالجامعة، جمعية هيئة التدريس بالجامعة، والجمعية الكيميائية؛ كما ترأس اتحاد الكيميائيين العرب عام 1989م، وكان عضوًا في العديد من اللجان العلمية الكويتية والعربية والدولية.

عسكر: منتسبو وزارة الدفاع يتطلعون إلى صرف البدل النقدي لرصيد اجازاتهم

مرشحو مجلس الأمة يخاطبون ناخبيهم عبر «تويتر»

عسكر العنزي

جمال العمر

مبارك الحجرف

رياض عواد

قال النائب عسكر العنزي على صفحته تويتر لوزير الدفاع: حماة الوطن منتسبو وزارة الدفاع يتطلعون إلى صرف البدل النقدي لرصيد اجازاتهم وهم يستحقون ذلك نظير الجهد الواضح الذي قدموه سواء في جائحة كورونا أو غيرها فهم العين التي تحرس الكويت بعد الله ، ونتعشم فيك خيرا أن تنصف هؤلاء الأبطال.

وقال د.حمد المطر مرشح الدائرة الثانية: نقولها بوضوح إما أن نتعاون للتصدي للفساد واجتثاث الفاسدين أيا كانوا، أو نواجهكم بأدواتنا الدستورية، فالشعب ملّ الشعارات، حتى بلغ الإحباط لدى الشباب مبلغاً ينذر بالانفجار، وباختصار شديد نقول: لن نكون شهداء زور.

واضاف المطر يجب أن تكون المعركة ضد الفساد عنوان المرحلة القادمة، وعلى رأس أولويات مجلس الأمة القادم، ولن نقف مكتوفي الأيدي أمام العبث والفساد الذي دمر وسيدمر كل ما هو جميل في الكويت.

وقال مرشح الدائرة الثالثة جمال العمر: أنا أول من انتقد قانون الجرائم الالكترونية وعارضته في مجلس 2013.. ووصل الحال ببعض النواب لتقديم طلب جلسة خاصة لمناقشة إنتقادي لأداء مجلس 2013 مع الوثيقة الاقتصادية.

عن تعامل الحكومة مع أزمة كورونا: فَلسوا الشباب !

وقال مرشح الرابعة م.محمد نايف العنزي: النهوض بالوطن يتطلب ادارة تمتلك ارادة قوية تبدأ بحكومة قادرة على مواجهة التحديات وحل الأزمات ومحاربة الفساد ومجلس أمة يضمد جراح الماضي ويعيد للمؤسسة التشريعية هيبتها بعيداً عن الصفقات والمواءمات السياسية.

وقال مرشح الدائرة الأولى: د.عادل حسين أشكناني .. لا للتمييز ضد المرأة، ويجب أن يتم إنصافها بكافة المجالات وخصوصاً ربات المنازل.

كما قال مرشح الدائرة الثالثة حمد العبد:رفعنا شعار «صدق الإرادة وحسن الإدارة»

نحتاج في الكويت لإرادة صادقة وحقيقية في الإصلاح .. بداية الطريق في الإرادة الصادقة .. وإكمال الطريق في الإدارة الناجحة والرشيدة .

بدوره قال مرشح الدائرة الثالة د. حمد الأنصاري: اليوم العمل البرلماني وحده غير كافي، لا بد أن يسنده ضغط شعبي وتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني،وجماعات الضغط، لتشكيل رأي عام شعبي ضاغط

وقال المحامي أسامة السند مرشح الدائرة الثانية: لأني أؤمن بأن محاربة الفساد والنهوض بالوطن لا تكون عبر الشعارات الرنانة والوعود الانتخابية الوهمية فإني أتقدم بوثيقة «نهضة الكويت» كبرنامج عمل حقيقي يُعطي حلولاً وآليات عملية لتعبيد الطريق نحو تغيير حقيقي.

وقال المحامي مبارك العرو: القاعدة الأولى في العلاقات الدولية هي ان الاستثمار يكون في العلاقة مع المؤسسات التي تبقى وتستمر لا مع القيادات التي ترحل وتنتهي، ويمكن القول وبكل ثقة ان الكويت أعطت المثال الأفضل بين دول المنطقة في ادارة العلاقة مع امريكا خلال 4 سنوات الماضية

- **المطر: نتعاون للتصدي للفساد واجتثاث الفاسدين أيا كانوا**
- **العمر: أنا أول من انتقد قانون الجرائم الالكترونية وعارضته في مجلس 2013**
- **الحجرف: للمال العام حرمة فنحن في دولة وليست ملكية خاصة**

وقال مرشح «الدائرة الثانية» طلال فهد الدبوس: ملف «الأدوية المغشوشة» في «وزارة الصحة» يجب كشفه والتصدي للتجاوزات التي تحدث داخل هذه الوزارة وسنكشف المزيد بالأيام القادمة

مرشح الدائرة الرابعة «مبارك الحجرف»: للمال العام حرمة فنحن في دولة وليست ملكية خاصة ولن نقبل بهضم حقوق الشباب في المشاريع الصغيرة ولم تثني عزيمتنا التهديدات وفاءً بالقسم الذي أقسمناه، في «كويت الجميع» الشعب هو صاحب الكلمة

وقال مرشح الدائرة الرابعة أحمد سودان الضويحي: لماذا يطبق القانون على المواطن البسيط ولا يعرف التاجر الهامور!؟

بدوره قال مرشح الدائرة الثالثة «عبدالله احمد الكندري» »: باستعادة أرض واحدة فقط من «أملاك الدولة» من احدى الشركات المغتصبة تم توفير ما يزيد عن 15 مليون دينار كويتي لصالح خزينة الدولة تبنيت وسأستمر .

وقال مرشح الدائرة الاولى الدكتور عادل الدمخي: مجلس 2016 نجح في الحد من مس جيب المواطن الذي حدث في مجلس 2013 وعملية سحب الجناسي والقوانين المقيدة للحريات.

معتبرا أنه أحد الحلول الإنقاذية العاجلة

السبيعي: زيادة الإنتاج بالمنطقة المقسومة لعدم المساس بجيب المواطن

حسن فالح السبيعي

استغرب مرشح الدائرة الخامسة حسن فالح السبيعي هشاشة الوضع الاقتصادي والعجز في الميزانية الحالية المقدر بـ9،2 مليار دينار كويتي، طالبا من الحكومة التوضيح والشفافية مع المواطن عن الفائضات في الميزانية منذ عام 2002، فكيف بين ليلة وضحاها أصبحت الكويت عاجزة عن سداد رواتب الموظفين دون اقتراض أو تسييل لصناديق سيادية، أو المساس بصندوق الأجيال القادمة، منوها إلى حجم العجز المتوقع بـ40 مليار دينار مع نهاية العام المالي القادم بحسب مصادر حكومية، ومنبها من الهوة الكبيرة بين الإنفاق البالغ 22،5 مليار دينار والإيرادات البالغة 14،8 لعام 2020.

وشدد على ضرورة تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد وفريد للدخل بنسبة تصل إلى 90 بالمئة من إيرادات الكويت، ورفع نسبة الضريبة على التجار وبالمقابل إعفاء المواطن البسيط وعدم المساس بهم فمن غير المنطقي أن يكون المواطن البسيط شريك بعجز الميزانية، فلا بد من التنويع بالمصادر كالصناعة والزراعة وغيرها، مؤكدا أن الاقتصاد الكويتي بحاجة إلى إعادة هيكلة، وعلى أقل تقدير من خلال تخفيض تصدير النفط على شكله الخام، وزيادة حجم التكرير لتصديره على شكل مواد معاد تصنيعها (بنزين ديزل) وبذلك نزيد من هامش الربح لدينا ونخفض من العجز في الميزانية، معتبرا الإعلان من قبل الحكومة عن العجز بشكل متكرر هاجسا لدى المواطن البسيط من تخفيض الرواتب أو إيقافها أو فرض ضرائب تهلك كاهله في المستقبل.

401 تشريعاً في الفصل التشريعي الخامس عشر منها 69 قانوناً عاماً و47 اتفاقية و150 ميزانية و135 حساباً ختامياً

تواصل جريدة الوسط عرض حصاد مجلس 2016 حيث شهد الفصل التشريعي الخامس عشر إقرار 401 تشريع، تنوعت ما بين 69 قانوناً عاماً، و47 اتفاقية و150 مشروعاً بربط ميزانيات و135 حساباً ختامياً.

وتوزعت التشريعات على أدوار الانعقاد، حيث أقر مجلس الأمة في دور الانعقاد الأول الذي افتتح في 11 ديسمبر 2016، 89 تشريعاً منها 7 قوانين عامة و12 اتفاقية و38 ميزانية و32 حسابا ختامياً، في حين أقر في دور الانعقاد الثاني 109 تشريعات، منها 14 قانوناً عاماً و21 اتفاقية و37 ميزانية و37 حساباً ختامياً.

وجاء دور الانعقاد الثالث في صدارة أدوار الانعقاد من حيث عدد التشريعات، حيث أقر فيه 127 تشريعاً منها 22 قانوناً عاماً و12 اتفاقية و38 ميزانية و55 حساباً ختامياً، في حين أقر في دور الانعقاد الرابع 74 تشريعاً، منها 24 قانوناً عاماً واتفاقيتين و37 ميزانية و11 اتفاقية، وأقر في دور الانعقاد الخامس التكميلي قانونان بشأن تنظيم التركيبة السكانية وتعديل قانون رقم 8 لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وردت الحكومة 3 قوانين خلال الفصل التشريعي وهي قوانين منح أعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارتي التربية والأوقاف بدلات ومكافآت، والقانون رقم (61) لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية بشأن التقاعد المبكر، ومشروع اقتراح بقانون بتعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية، وفيما يلي التفاصيل:

أقر مجلس الأمة في دور الانعقاد الأول للفصل التشريعي الخامس عشر 89 تشريعا منها 7 قوانين و12 اتفاقية 38 ميزانية و32 حسابا ختاميا.

والقوانين المنجزة هي: الاحداث وانشاء محفظة مالية لدى بنك الكويت الصناعي لدعم وتمويل النشاط الحرفي والمشاريع الصغيرة للكويتيين وتعديل بعض أحكام القانون رقم 1 لسنة 2016 بشأن الشركات وتعديل قانون حالات الطعن بالتمييز واجراءاته ومنح معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق للعسكريين المتقاعدين من ضباط الصف والأفراد، وبدلات ومكافآت الهيئة التعليمية للكويتيين في وزارتي التربية والأوقاف وتعديل قانون العمل الأهلي بما يهدف إلى منح العاملين في القطاع الخاص مكافأة نهاية خدمة.

كما أقر المجلس في دور الانعقاد الثاني للفصل التشريعي الخامس عشر 109 تشريعات منها 14 قانونا و21 اتفاقية و37 قانونا باعتماد الحساب الختامي و37 قانونا للميزانيات.

ومن القوانين المنجزة في دور الانعقاد الثاني، قانون الرياضة الجديد الذي أدي لرفع الإيقاف عن كرة القدم وإقامة كأس الخليج بالكويت وتعديل قانون البلدية الذي مهد لإجراء انتخابات المجلس البلدي وتعديل قانون الجيش بما يفتح الباب لإلحاق نحو 25 ألفا من البدون بالسلك العسكري فضلا عن قانون تجنيس ما لا يزيد عن 4 آلاف في 2018 وتعديل قانون محكمة الأسرة والمشروعات الصغيرة.

وأقر مجلس الأمة في دور الانعقاد الثالث للفصل التشريعي الخامس عشر 127 تشريعا منها 22 قانونا و12 اتفاقية و55 قانونا باعتماد الحساب الختامي و38 قانونا للميزانيات.

وحقق المجلس إنجازا تشريعيا نوعيا بإقرار حزمة من القوانين الجديدة التي تشكل إضافة للبنيان القانوني لدولة الكويت مثل: الأحوال الشخصية الجعفرية والسجل العيني وحظر الشهادات العلمية غير المعادلة والصحة النفسية والجامعات الحكومية ومهنة مراقبي الحسابات وتبادل المعلومات الائتمانية.

أقر مجلس الأمة في دور الانعقاد الرابع للفصل التشريعي الخامس عشر ((74)) تشريعا منهم ((24)) قانوناً و((2)) اتفاقية و((37)) بربط ميزانية و((11)) حسابا ختامياً

وقد هيمنت جائحة كورونا على التشريعات الصادرة حيث صدر تعديلات على قانون الأمراض السارية وتعديل مواعيد الطعن والمحاكم خلال فترة تعطيل العمل وتأجيل أقساط صندوقي المتعثرين والأسرة، ومخصصات رئيس الدولة وحماية المنافسة ومزاولة مهنة الطب وحقوق المريض.

ومن التشريعات النوعية إنشاء هيئة شرعية للبنك المركزي وتخفيض فوائد نظام الاستبدال والقرض الحسن في التأمينات والإعلان الالكتروني والتوثيق والتماس إعادة النظر بالأحكام النهائية وقوة الإطفاء العام ومنح الأم حق الولاية الصحية وحق الاطلاع على المعلومات وتعديل قانون المطبوعات والنشر وإيقاف التحويل إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة والحماية من العنف الأسري وقانون مخاصمة القضاء الذي تم رده.

أما في دور الانعقاد الخامس التكميلي فقد أقر المجلس قانوني التركيبة السكانية وتعديل قانون الأشخاص ذوي الإعاقة، وفيما يلي التفاصيل:

الأحداث: رفع سن الحدث

وافق المجلس في جلسة 8 مارس 2017 على الاقتراح بقانون بشأن تعديل قانون الاحداث ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 16 ابريل 2017 وكانت نتيجة التصويت على المداولة الثانية موافقة 53 عضوا وعدم موافقة عضو واحد من 54 أصل الحضور.

من أبرز التعديلات التي تم إقرارها:

• الحدث كل شخص لم يجاوز الثامنة عشرة من عمره.

• الحدث المنحرف هو «كل من أكمل السنة السابعة من عمره ولم يجاوز الثامنة عشرة وارتكب فعلا يعاقب عليه القانون».

• لا يحكم بالإعدام ولا بالحبس المؤبد على الحدث.

• إذا ارتكب الحدث الذي أكمل الخامسة عشرة ولم يجاوز الثامنة عشرة من العمر جناية عقوبتها الاعدام او الحبس المؤبد يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد على خمس عشرة سنة».

• إذا ارتكب الحدث جريمة عقوبتها الحبس المؤقت يحكم عليه بالحبس مدة لا تجاوز نصف الحد الاقصى المقرر قانونا للجريمة ولا يعاقب الحدث بالغرامة سواء اقترنت هذه العقوبة بالحبس او لم تقترن.

• إذا تعدد المتهمون بارتكاب جناية وكان بينهم حدث او أكثر واخرون تزيد سنهم على ثماني عشرة سنة أحيل الجميع الى المحكمة المختصة أصلا على أن تطبق أحكام هذا القانون بالنسبة الى الحدث.

• إذا حكم على المتهم باعتبار أن سنه جاوز الثامنة عشرة ثم ثبت بأوراق رسمية انه لم يبلغها رفعت النيابة العامة الامر الى المحكمة التي أصدرت الحكم لإعادة النظر فيه والقضاء بإلغاء حكمها واحالة الاوراق الى نيابة الاحداث للتصرف فيه.

إنشاء محفظة مالية للمشاريع الصغيرة

وافق المجلس في جلسة 14 مارس 2017 على الاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 10 لسنة 1998 في شأن انشاء محفظة مالية لدى بنك الكويت الصناعي لدعم وتمويل النشاط الحرفي والمشاريع الصغيرة للكويتيين وجاءت نتيجة التصويت على المداولة الثانية بالإجماع بموافقة 47 عضوا من 47 أصل الحضور، ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 16 ابريل 2017.

من أبرز التعديلات التي تم إقرارها الآتي:

• إنشاء المحفظة لمدة عشرين سنة قابلة للتجديد بقرار من مجلس الوزراء مع زيادة قيمتها إلى مبلغ مائة وخمسين مليون دينار.

• تقوم الهيئة العامة للاستثمار بعد التنسيق مع الهيئة العامة للصناعة بالاتفاق مع بنك الكويت الصناعي على شروط وأحكام إدارة المحفظة بما يتفق وأحكام الشرعية الإسلامية.

• يؤخذ المبلغ المخصص للمحفظة من الاحتياطي العام للدولة.

• يلتزم الوزير المختص بتقديم تقرير نصف سنوي لمجلس الأمة يبين فيه عدد المشاريع التي ساهمت المحفظة في تمويلها ونوعية النشاط الممول والوضع القائم للمشاريع وحالتها المالية.

• يتم نقل العاملين الخاضعين للقرار المشار إليه إلى الصندوق بذات مستوياتهم الوظيفية وحقوقهم المالية كحد أدني.

تعديل قانون الشركات

وافق المجلس في جلسة 12 إبريل 2017 على الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات وجاءت نتيجة التصويت في المداولة الثانية بالإجماع بموافقة 48 عضوا من 48إجمالي الحضور، ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 26 ابريل 2017.

من أبرز التعديلات التي تم إقرارها الآتي:

• إضافة البريد الالكتروني في عنوان الشركة أو صندوق البريد كمتطلب للعنوان.

• إلغاء متطلب إيداع رأس المال في البنك قبل تأسيس الشركة للتسهيل على المبادرين.

• يقسم رأس مال الشركة إلى حصص متساوية ويحدد قيمتها عقد التأسيس وتكون الحصة غير قابلة للتجزئة.

• إذا تعدد مالكو الحصة الواحدة تعين عليهم أن يختاروا من بينهم شخصا واحدا يمثلهم تجاه الشركة.

• يجب أن يكون رأس مال الشركة بالنقد الكويتي وتحدد اللائحة التنفيذية الحد الأدنى لرأس مال الشركة وفقا لنوع نشاطها وما يدفع منه عند التأسيس.